

معناه و سماه سيويه بالتسميتين : و عند علماء التصريف : هو إلحاق ياء مشددة بآخر الاسم لتدل على نسبه إلى المجرّد منها . المنسوب : هو الاسم الملحق بآخره ياء النسب . المنسوب إليه : هو الاسم المجرّد من تلك الياء فيصير منسوب ومصر منسوب إليه . فائده ، تغييرات النسب يحدث في المنسوب إليه بسبب النسب تغييرات ثلاثة : الأول : تغيير يتعلق بلفظه وهذا النوع قسمان : ١- تغيير لفظي عام : يعنى لأبد منه في كل منسوب إليه وهو إلحاق ياء مشددة بآخره وكسر ما قبلها ونقل إعرابه إليها . إما حذف حرف ، كتاء التأنيث وباء فعيلة وفعيلة وواو فعولة وإما تغيير حركة كفتح عين الثلاثي المكسورة ، وإما حذف كلمة كما في المركبات وإما تغيير حرف بحرف ، وإما غير ذلك ما سيمر بك مفصلا في هذا الكتاب وهذا النوع من التغيير هو كل ما يعينك في باب النسب . الثاني : من التغييرات التي يحدثها النسب في المنسوب إليه تغيير معنوي وهو صيرورته اسما للمنسوب . الثالث : تغيير يتعلق بحكمه ، وهو معاملته معاملة الصفات في رفعه الظاهر والمضمر باطراد . وذلك لأن المنسوب يدل على ذات مبهمه موصوفة بصفة معينة وهى النسبة إلى المجرّد من الياء ، فيكون كسائر الصفات من اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ، فإنها كانها تدل على ذات مبهمه موصوفة بصفة معينة ومن أجل ذلك يحتاج إلى ما يخصص تلك الذات إما بضميرها أو بمتعلقها نحو مررت برجل مصرى أو مصرى أبوه فيرفع في الأول ضمير الموصوف وفي الثاني متعلقه مثل سائر الصفات ولا يعمل في المفعول به ، لأنه بمعنى اللازم ، إذ معناه منسوب أو منتسب والمرفوع على التقدير الأول نائب فاعل وعلى الثاني فاعل . ويعمل في الظرف لأنه يكتفى برائحة الفعل ، أنا مصرى أبدا . تفصيل التغييرات الخاصة تحذف تاء التأنيث من المنسوب إليه . . إذا كان المنسوب إليه مختوما بتاء التأنيث . وجب حذفها عند النسب سواء أكان ذو التاء علما كمكة والكوفة ، أم غير علم كالغرفة والصفرة وسواء أكان مؤنثا حقيقيا كفاطمة أم غير حقيقي كحمزة وطلحة . فإذا نسبت إلى الأسماء المذكورة قلت : مكى وكوفي وغير في وفاطمي وحمزى وطلحي : حذف تاء التأنيث وألحقت ياء النسب بالمنسوب إليه وكسرت ما قبلها : وإنما حذف تاء التأنيث - حذرا من اجتماع التاء بين - إحداهما قبل الياء والأخرى بعدها لو لم تحذفها ، ونسبت إلى المختوم بها مؤنثا ، إذ كنت تقول : امرأة كوفتية . وإطرد حذفها من المذكر طردا للباب . يحذف للنسب علامتا التثنية وجمع التصحيح إذا كان المنسوب إليه مثني أو جمع مذكر سالما فإن كانا غير علمين ردا إلى الواحد ومثل ذلك جمع المؤنث فتقول مسلمى في النسب إلى مسلمان ومسلمين ومسلمات ، وأما إن نسبت إلى هذه الأصناف بعد أن جعلتها أعلاما ، فإن كنت قد أعربتها بالحروف كما كانت قبل التسمية على سبيل الحكاية وجب حذف علاماتها الألف والياء والنون في المثني والواو والياء والنون والألف والتاء في جمع التصحيح ، فإذا نسبت إلى زيدان وزيدون وزيدبن أعلاما معربة بالحروف ، محمد بن ، محمداني ، محمد بني ، محمد بني . وإذا أعرّب الجمع المؤنث إعراب ما لا ينصرف حذف تاءه فقط لانها للتأنيث ، كما سيجيء في بحث المختوم بالألف . فتح ثانيه المكسور ، نمرى دولي ، وسبب هذا التغيير ، الثقل ، من الياء والكسرة على بنية الثلاثي المجرّد المبني على الخفة ، إذا نسبوا إليه دون تغيير ، إذ في نحو إيلي لم يخاص حرف . وفي غيره ، لم يخلص سوى الحرف الأول فتخلصوا من هذا بفتح العين . وأما إذا زادت الكلمة على ثلاثة أحرف فلا يستنكر فيها تتابع الامثال الثقل . لأنها حينئذ لم تكن مبنية على الخفة ، الرباعي الذي سكن ثانيه وكسر ثالثه ، فيه يجوز فيه فتح ثالثه المكسور ، لأن الساكن كالميت المعدوم فصار كأنه ثلاثي ، فتقول في تغلب ، ومسجد ، وزبرج : تغلبي ومسجدي وزبرجي بفتح الثالث في الجميع ، والقول الأول لأنه لم يسمع من العرب الفتح إلا في تغلي فهو عند القوم شاذ وعند المبرد قياس . و من كسر الفاء إتباعا للعين الحلقية في نحو فخذ وصعق ، قال في المنسوب فخذى وصعنى بفتح الفاء فيهما ، لأن العين لما فتحت عند النسب للقاعدة المذكورة ، لم يبق سبب لكسر الفاء فترجع إلى حركتها الأولى . المنسوب إليه المنتهى بياء مشددة إذا كان آخر المنسوب إليه ياء مشددة : فإما أن تكون مسبوقه بحرف أو بحرفين أو بثلاثة أحرف أو بأكثر من ذلك ولكل صنف حكم خاص به عند النسب إليه . المسبوقه بحرف واحد نحو حى وطى ولى . تقول في النسب إلى المنتهى بها حيوى وطووري وكووي : تفتح الياء الأولى ثم إن كان أصلها ياء بقيت كما في الكلمة الأولى ، وإن كان أصلها الواو رجعت بمجرّد أن فتحت إلى الواوية كالكلمتين الباقيتين - لأنها لم تكن قد قلبت ياء إلا لسكونها فلما تحركت زال السبب فترجع إلى أصلها ، وأما الياء الثانية فإنها تغلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وواو . لأن ما قبل ياء النسب يجب أن يكون مكسورا كما هو مقرر ، والألف لا تقبل الحركة فقلبوها واوا لهذا . إذ كان يجتمع أربع يادات في آخر الاسم الثلاثي مع كسر ما قبل ياء النسب ، والآخر محل التخفيف وصفوة القول : أن الياء الأخيرة في هذا الصنف تغلب واوا دائما وأما الأولى فهي التي تارة تبقى ياء إن كان أصلها الياء وتارة ترجع واوا إن كان أصلها الواو ، وذلك يكون بالرجوع إلى نظائرها في الاشتقاق أو إلى أفعالها أو نحو ذلك . الياء المشددة المسبوقه بحرفين وأما إذا كان المنسوب إليه منتهايا بياء مشددة مسبوقه بحرفين نحو : أمية ، وعلى ، وتحية ، وغيني فإنك

تقول في النسب إليه : أموى ، علوى تحوى ، فنوى . أولاً : تحذف تاء التأنيث ان وجدت كما في أمية وتحية كما هو عام في باب النسب . ثانياً : تحذف الباء الأولى الساكنة وكانت أولى لسكونها ، لأن الساكن كالميت المعدوم ثالثاً : تفتح الحرف الثاني إن لم يكن مفتوحاً لأن الكلمة بعد الحذف المذكور أصبحت ثلاثية ، ولقد مر بك قريباً أن الثلاثي المكسور الوسط يجب فتح وسطه عند النسب رابعاً : تقلب الياء الثانية ألفاً فواوا ، سواء أكان أصلها الواو كعلى أم الياء كغني . وتفتح الثاني إن كان مكسوراً وتقلب الثانية واوا دون نظر إلى أى اعتبار آخر . ولا يعزب عنك أن وزن المنسوب في هذا النوع دائماً يخالف وزن المنسوب إليه لأنك قد حذفته من المنسوب إليه : فتحية أصل وزنها تفعيلة وتحتوى المنسوب وزنه (تقلى) ، لأن الياء الأولى التي كانت عيناً قد حذفته عند النسب - ووزن غنى فعيل - وذنوى فعلي ، لأن الياء المحذوفة كانت ياء فعيل وهكذا . وسبب التغيير في المنتهى بهذه الياء : أنك لو لم تحذف لاجتمع في آخر الكلمة أربع ياءات مع كسر ما قبل ياء النسب وربما كان هناك كسرة أخرى كما في على وتحوه ، وذلك ثقل مفرط في البناء القريب من الثلاثي ، إذ لم يزد عليه إلا حرف مد ، فلماذا تخلصوا بحذف الياء الأولى . ولقوة هذا السبب لم يبالوا بالفرق بين المذكر والمؤنث ، ألا ترى أنك تقول في النسب إلى على وعلية : علوى - وإلى غنى وغنية : عنوى . الياء المشددة المسبوقة بثلاثة أحرف فصاعداً إذا كان المنسوب إليه منتهياً بياء مشددة مسبوقة بثلاثة أحرف فصاعداً فالواجب حذفها عند النسب ووضع ياء النسب مكانها سواء أكانتا زائدتين نحو كرسى أم للنسب كشافعي ، أم إحداهما أصلية ، والأخرى زائدة كما في مرمى ومرضى ومرني ونحوها . فتقول في النسب إلى المذكورات : كثر سي وشافعي ومرى ومرضى ومرتي ، فيتحد لفظ المنسوب والمنسوب إليه كما ترى ، والقرائن ترشدك إلى معرفة المنسوب من المنسوب إليه . وجوز بعض الصرفيين فيما إذا كانت إحدى الياءين أصلية والأخرى زائدة كمرمي ومرضى حذف الزائدة وقلب الثانية واوا احتراماً لها لأصالتها ، فيجوز عنده أن تقول في النسب إلى مرضى : مرضوى . وإلى مرئى مرأوى ولكن الأرجح والذي عليه جمهرة الصرفيين هو الرأى الأول ، وأما إذا كانت إحدى الباديين زائدة والأخرى أصلية . نحو مرضى ورمى اسمى مفعول مرضى ورمى فالميزان حتماً يتغير لأنك عند النسب ستحذف الياء المشددة وبعضها أصلى فينقص هذا الأصل في المنسوب فمرضى قبل النسب بزنة مفعول وبعده منعي لان اللام قد حذفته مع واو مفعول إذا كان المنسوب إليه يوازن فعيلة بفتح الفاء وكسر العين أو فعولة بفتح الفاء ويجب عند النسب أن تتبع الآتى : شرطين : 1 - أن تكون العين صحيحة 2- أن تكون العين غير مضعفة أعنى ألا تكون العين واللام مثلين . ثالثاً - تفتح العين في فعيلة لأنها بعد الحذف صارت ثلاثية مكسورة الوسط وتفتحها في فعولة أيضاً لكن بالحمل على فعيلة . هذه هي الأعمال التي تلاحظ عند النسب إلى موازن هاتين الصيغتين . والجدول الآتى يبين لك طريقة النسب إلى هذا الصنف عملياً : كتيبة كتيبي المنسوب إليه المنسوب بتغييرات النسب حذفنا التام والياء لوجود الشرطين وفتحنا العين رعشوفة حذفنا التاء والواو لوجود الشرطين وفتحنا العين المضمومة . عزيزة عزيزى حذفنا التاء ولم نحذف الياء الفوات شرط عدم التضعيف . ملولة ملولى حذفنا التاء فقط ولم نحذف الواو لان العين واللام من جنس واحد طويلة طويلى بحذف التاء فقط لاعتلال العين بوعي بحذف التاء فقط لاعتلال العين وإنما اشترطنا في حذف الواو والياء من فعيلة وفعولة صحة العين . لأنك لو حذفته مع اعتلالها . فقلت طولي وبمعي في طويلة وبموعة لوجب قلب العين ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . وهذا يبعد الكلمة عن أصلها . وإن لم تقلب ارتكبت مخالفة القانون الصرفي ، وكلا الأمرين غير جائز ، فلماذا لم يحذفوا إلا إذا صحت العين . واشترطوا أيضاً لوجوب الحذف عدم تضعيف العين أعنى ألا تكون العين واللام من جنس واحد ، لوجب إما الإدغام فتبعد الكلمة عن أصلها وإما عدم الإدغام فتنتقل الكلمة ، وبهذا تعلم سر الاشتراط . فعيلة بضم الفاء 2 إذا كان المنسوب إليه يوازن فعيلة مضمومة العاء ، ويجب عند النسب إليه حذف تاء التأنيث كما هو عام في جميع باب النسب : ثم حذف الياء إذا تحقق لك شرط واحد وهو عدم التضعيف فتقول في النسب إلى عتيبة وبنينة وتويرة ولويزة : مُقسِي ، وُبُنِي ، وتقول في هريرة ومدينة : هُرَيْرِي وهِنِينِي : بحذف التاء فقط . وأما الياء فتبقى لفقدان شرط حذفها لأن العين مضعفة : أعنى هي واللام من جنس واحد . والسر في اشتراط هذا الشرط للحذف ، وإنما لم يشترطوا هنا لوجوب الحذف صحة العين كما اشترطوه هناك لأنه لا محذور هنا . لضم الفاء فلم يتهياً قلب العين المعتلة ألفاً .

مذكر الصيغ الثلاث فعيل وفعول : أما مذكر فعيلة وفعيلة ، فإن كان صحيح اللام كرجيف وهذيل . فلا تغيير فيه عند النسب وينسب إليه كما هو . فتقول : رَعِينِي ، وهذيلي : لأنهم أرادوا أن يفرقوا بين المذكر والمؤنث فحذفوا حرف العلة من المؤنث قصداً للفرق مع حصول التخفيف وأبقوه في المذكر ، لأن الثقل ضمئيل بحيث يتحمل . وإنما جعل المؤنث محل الفرق ، لأن المذكر أول والمؤنث ثان فهو إذن الذي دعانا إلى الفرق . فلامهما ستكون ياء على كل حال لأنها إن كانت واواً كما في علي وأبي تصغير (أب) فستقلب ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة وإذا كانت ياء فستدغم فيها البياء قبلها . كفتي وظهى تصغير (ظبى) وبذلك يكون حكمها

قد تقدم في الياء المشددة المسبوقة بحرفين : مذكر فعولة أما مذكر فعولة فلا يتغير عند النسب إذا كان صحيح اللام نحو : كسول أو معتلها بالواو . كعدو " . فتقول في النسب اليهما : كسولي وعدوى دون تغيير . فأما إذا كان معتل اللام بالياء . فلا بد من أن تقلب واو فعول حينئذ باء لاجتماعها مع الياء وسبقها بالسكون كيفي . فحكمه حكم المنتهى بياء مشددة مسبوقة بحرفين . المنسوب إليه الذي قبل آخره الصحيح ياء مشددة مكسورة ، النسب إليه ، حذف ثانيتهما المكسورة على أى بنية كان نحو : سيد ، هين ، ميبين (اسم فاعل بين) و مهيم اسم فاعل (هيمه الحب) أي صيره هائما . فتقول في النسب إلى الأسماء المذكورة في سيد . سيندي وفي هين هيني : وفي ميبين . ميبيني وفي مهيم مهيدي . أما إذا كانت الياء المشددة مفتوحة نحو ميبين (اسم مفعول بين) ومنهيم (اسم مفعول هيم) فالواجب عدم الحذف لعدم الثقل ، وعلى ذلك تقول في النسب اليهما ميبيني ومهيمي . بلا حذف . ولما لم يستطع التصرف في ياء النسب ولا في الكسرة قبلها لالتزامهما في النسب ولا في الياء الساكنة لزيادة الثقل تعينت الثانية المكسورة للحذف وقد قالوا في النسب إلى طيء بزنة ، ففعل قبيلة (طائي) وهو شاذ ، ويحتمل أن يكون الشذوذ فيها من جهة النسب . بأن يكونوا قد حذفوا الياء الساكنة للنسب على غير القياس وقالوا طيبي . ثم فتحت الياء كما في نمر ، ثم قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار إلى طائي . ولا يعزب عنك أن المنسوب إليه يخالف المنسوب في الوزن إذ لم يبق على حاله فسيد بزنة فيعمل وسيدي بزنة فيلى لأن الياء المحذوفة منه صادف أن كانت عينا ، المنسوب إليه المقصور فيما أن تكون ثالثة ، وإما أن تكون رابعة ، وإما أن تكون خامسة فأكثر ، ولكل صنف منها حكم خاص عند النسب إلى المنتهى بها الشرح الآتي : الألف الثالثة المنسوب إليه المنتهى بألف ثالثة ، يجب عند النسب إليه قلب ألفه واوا سواء أكانت منقلبة عن الواو كعصا ورحا ، أم عن الياء نحو فتى وهدى أم كانت أصلية كما إذا سميت بمنى ولدى فتقول في النسب إلى الاسماء المذكورة عصرى ورحوى وقنوى وهدى ومنوى وكنوى . وإنما قلبت هذه الألف لا لتقائها ساكنة مع ياء النسب ، ولم تحذف خشية الاجحاف بالبنية الثلاثية واختيرت الواو ، لأنها قبل ياء النسب أنسب من الياء قبلها للتغاير . وإنما لم تقلب الواو في المنسوب ألفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها لأن ياء النسب تكف اللام عن الاعلال ، (١) منقلبة عن أصل كاعلى وأهمى (٤) للتأنيث مع سكون الثاني نحو : حبلى . مع تحركه : نحو حيدى : جمزى ، وهاك حكم هذه الأنواع كلها . أما الثلاثة الأولى : فالأشهر فيها والأجود قلب الألف واوا . ولم يحذفوا احتراماً المنقلب عن أصل . والذى في مقابلة الأصل . أعلى وأعموى وأرطوى وذفروى وكلوى وحوى . وأما النوع الرابع فالأشهر فيه إن سكن ثانيه حذف الألف للنسب لأنه إذا اضطر إلى تغيير العلامة فالأولى بها الحذف ، ونحن مضطرون للتغيير لالتقائها ساكنة مع ياء النسب ، فكان حذفها أولى ، وعلى ذلك تقول في النسب إلى حبلى . حبالى ، وهذا الذي ذكرناه هو الأشهر والأجود ، ويجوز أن تشبه الأنواع الثلاثة الأولى بالتي للتأنيث فتحذف الألف منها عند النسب أيضاً كما يجوز أن تشبه التي للتأنيث المذكورة بها فتقلب ألف التأنيث واوا للنسب . ويجوز أيضاً أن تشبه ألف التأنيث المقصورة فى حبلى وأمثالها بألف التأنيث الممدودة كما فى صحراء فتزيد ألفا قبل الواو المنقلبة عن الألف ويجوز تشبيه الثلاثة الأولى بألف التأنيث الممدودة أيضاً بوساطة شبهها بالمقصورة . فيكون فى الألف المقصورة الرابعة باقسامها الأربعة ثلاثة أوجه عند النسب بعضها أولى من بعض وكلها جائزة ونحن نرتبها لك ترتيباً تنازلياً فى الجدول الآن : المنسوب اليه المنسوب أعلى نوع الألف أعلى . أعلى . أعلاوي أرطى أرطوى . فى مقابلة أصل لأنها اللاحق حتى ، حتى . حناوى أصلية غير منقلبة حبلى . حبلوى . حبلوى للتأنيث وسكن الثاني حتى ما لا ينصرف ألا ترى أن الثلاثي المؤنث إن سكن ثانيه كهند جاز صرفه ومنعه ، وبذلك تكون الألف الرابعة التى للتأنيث وتحرك ثاني ما هي فيه كأنها خامسة ، الألف الخامسة حذفها عند النسب ، أم للتأنيث كحبارى أم للإلحاق كحبركي ، لأن الكلمة يتزايد ثقلها بتزايد حروفها فتقول فى النسب إلى المذكورة مصطفى ومستدعى وقبعترى ، حبارى ، حبركي . المنسوب إليه المنقوص إذا كان المنسوب إليه منتهياً بياء قبلها كسرة . وإما أن تكون رابعة ، وإما أن تكون خامسة فأكثر . ولكل صنف منها حكم خاص عند النسب إلى المنتهى بها تعرفه من التفصيل الآتى : إذا كان المنسوب اليه منتهياً بياء ثالثة قبلها كسرة نحو العمى والشجي وجب عند النسب اليه قلبها واوا . وترتيب هذا التغيير هكذا ، يفتح الوسط المكسور فتقلب الياء ألفاً ثم واوا لياء النسب . وإنما قلبت هذه الياء واوا لاستئصال الياء مع كسر ما قبل أولها وقد عرفت أنهم يستريحون إلى الواو قبل ياء النسب من الياء قبلها الياء الرابعة وإذا كانوا يجوزون حذف الألف الأصلية والمنقلبة رابعة كما ذكرنا مع خفتها فحق الياء مع ثقلها . هذا مذهب سيبويه أما المبرد ، الياء الخامسة فأكثر إذا كان آخر المنسوب اليه ياء خامسة فأكثر مكسور ما قبلها فالواجب حذفها للنسب قولاً واحداً ، لأن الألف وهي أخف منها تحذف خامسة فأكثر . فأولى الياء لزيادة ثقلها ،